

تحليل ممارسة إدارة الأرباح وفق نموذج (Miller)

دراسة حالة مؤسسة EDOUGH خلال الفترة 2011-2021

Analysis of Earning Management according to the (Miller) model: EDOUGH case study During the Period 2011-2021

بومنقار جيهاد ¹	بن علي سمية	نصيب رجم
مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة باجي مختار-عنابة -الجزائر	مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة باجي مختار-عنابة -الجزائر	مخبر المالية الدولية ودراسة الحوكمة والنهوض الاقتصادي، جامعة باجي مختار-عنابة -الجزائر
djihed.boumenkar@univ-annaba.org	benali.soumaya.dz@gmail.com	r_necib@yahoo.fr

تاريخ الاستلام: 2022/12/09

تاريخ القبول: 2023/10/07

تاريخ النشر: 2023/11/11

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على إدارة الأرباح وكيفية التنقيب عنها من خلال الاستحقاقات قصيرة الأجل وفق نموذج (Miller) في مؤسسة EDOUGH للفترة 2011-2021 حيث تم استخدام المنهج الوصفي من خلال الدراسات السابقة لتكون المنطلق الأساسي للدراسة، كما تم استخدام المنهج التحليلي من خلال تحليل البيانات المالية وكذا فيما يخص عملية التنقيب عن إدارة الأرباح، حيث خلصت الدراسة إلى أن مؤسسة EDOUGH قد مارست إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاقات قصيرة الأجل طوال مدة الدراسة ولكن بنسب متفاوتة وفي الاتجاهين صعودا ونزولا، وأن المؤسسة معتادة على ممارسة إدارة الأرباح، حيث بلغت نسبة استمرارية ممارسة المؤسسة لإدارة الأرباح خلال فترة الدراسة 95% أي أن احتمال تخلي المؤسسة عن هذه الممارسات هو 5%.

الكلمات المفتاحية: إدارة أرباح، نموذج Miller، استحقاق قصير أجل، رأس مال عامل، تدفقات نقدية تشغيلية.

Abstract:

This study aims to identify Earnings Management and how to prospect it through the short-term benefits according to the "Miller Model" applied in EDOUGH institution for the period 2011-2021, Where the descriptive approach was used through previous studies to be the basic premise of the study, and the analytical approach was used through the analysis of financial data, as well as with regard to the process of prospecting for Earnings Management, The results showed that EDOUGH institution have exercised Earnings Management via short-term benefits for the duration of this study, but in varying proportions and in both directions up and down, furthermore this institution is familiar with Earnings Management practices, reaching 95% during our study. In other words, there is only 5% chance that the EDOUGH institution could abandon these practices.

Key words: Earning Management, Miller Model, Short-Term Benefits; Working Capital, Operational Cash Flows.

¹ المؤلف المرسل: بومنقار جيهاد، djihed.boumenkar@univ-annaba.org

مقدمة:

يشهد الاقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة منافسة شديدة بين المؤسسات، وذلك نظرا للتحويلات الجذرية التي شهدتها بيئة الأعمال، ولهذا كان عليها مواكبة تلك التحويلات من خلال تعزيز مكانتها السوقية وكذا الرفع من مستوى أدائها، حيث يتحدد هذا الأخير عن طريق القوائم المالية التي تلعب دورا إعلاميا للمحتوى المعلوماتي للأرباح المحاسبية المحققة من طرف المؤسسة، وإن لم تستطع تحقيق ذلك فإنها تستطيع استغلال المرونة الممنوحة لها في إطار المعايير المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموما (GAAP)، وذلك لإحداث تحسين صوري (غير حقيقي) في ربحيتها بما يخدم أهداف الإدارة، وبالتالي قد اصطلح على هذا النوع من الممارسات بإدارة الأرباح، حيث تعتبر أحد أهم المجالات البحثية الهامة التي حظيت باهتمام واسع في السنوات الأخيرة، خاصة بعد سلسلة الاختيارات والفضائح المالية التي طالت كبرى الشركات الخاصة في الدول المتقدمة، بالإضافة إلى المشاكل المالية الأخيرة التي ألقت بظلالها على المعلومات المالية ومدى مصداقيتها وكذا موثوقية المعلومات المنشورة في التقارير المالية والتي تعتبر المرشد الأساسي لاتخاذ القرارات، ولهذا بدأ موضوع إدارة الأرباح يفرض نفسه على أرض الواقع للبحث أكثر عنه وعن مدى أخلاقيته وكذا عن الأساليب التي تنتهجها الإدارة لتجميل القوائم المالية، وذلك باعتبار أن التلاعب بالبيانات المالية فنا من فنون التضليل والذي يصعب على المراجعين سواء الداخليين أو الخارجيين اكتشافه وخصوصا في ظل محاسب متمرس وملم بهذا الفن، وهو ما دفع الباحثين لبناء نماذج للكشف عن هذه الممارسات، ونظرا لتنوع هذه النماذج فقد تم تصنيفها حسب عدة مداخل من بينها المستحقات الاختيارية والتي تعتمد عليها المؤسسات للكشف عن ممارسات إدارة الأرباح، ويعتبر نموذج (Miller) من أحدثها وأبرزها لكونه سهل الاستخدام بالنسبة للإدارة، فقد تلجأ هذه الأخيرة لاستخدام الاستحقاق لتسوية المشكلات المرتبطة بتوقيت التدفق النقدي في فترة معينة، وينتهي إثر الإجراء الذي اتخذته في الفترة التالية، وهذا ينعكس على رأس المال العامل (WC)، مما يكشف ممارسة المؤسسة لإدارة الأرباح.

ومما سبق يمكن بلورة الإشكالية كما يلي: هل مارست مؤسسة EDOUGH إدارة الأرباح وفق نموذج (Miller) خلال فترة الدراسة؟ وكإجابة أولية للإشكالية المطروحة تم صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية الأولى:

H0: لا تمارس مؤسسة EDOUGH إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاق قصير الأجل خلال فترة الدراسة.

H1: تمارس مؤسسة EDOUGH إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاق قصير الأجل خلال فترة الدراسة.

- الفرضية الثانية:

H0: مؤسسة EDOUGH غير معتمدة على ممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، ممارسة غير منتظمة.

H1: مؤسسة EDOUGH معتمدة على ممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة، مستمرة في الممارسة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على ماهية ممارسات إدارة الأرباح؛
- محاولة التنقيب عن ممارسات إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاق قصير الأجل باستخدام نموذج (Miller)؛
- دراسة استمرارية ممارسة إدارة الأرباح في المؤسسة محل الدراسة وضمن الفترة الزمنية المحددة.

أهمية الدراسة:

تكمّن أهمية هذه الدراسة في الدور الذي تلعبه الأرباح المفصح عنها في القوائم المالية، حيث تعتبر الركيزة الأساسية لاتخاذ القرارات المالية، الاستثمارية والقرارات المتعلقة بالوضع العام للمؤسسة، وبهذا لا بد أن تكون ذلك الإفصاح على قدر عال من المصداقية والشفافية، أن تكون خالية من تلاعبات الإدارة المتمثلة أساساً في إدارة الأرباح.

منهجية الدراسة :

للإجابة عن الإشكالية المطروحة تم استخدام المنهج الوصفي من خلال الدراسات السابقة لتكون المنطلق الأساسي للدراسة، كما تم استخدام المنهج التحليلي في الدراسة التطبيقية من خلال تحليل بعض البيانات المالية وكذا فيما يخص عملية التنقيب عن ممارسات إدارة الأرباح باستخدام نموذج (Miller)

محاور الدراسة:

تشمل الدراسة محورين وهما:

المحور الأول: أدبيات الدراسة

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية

المحور الأول: أدبيات الدراسة

اهتمت الكثير من الأبحاث والدراسات في الأدبيات المالية بموضوع إدارة الأرباح، حيث ظهر هذا المصطلح لأول مرة في مقال نشر سنة 1985 من قبل الباحث (Paul Healy.H) تحت عنوان " (The Effect Of Bonus Schemes on Accounting) أثر خطط المكافآت على القرارات المحاسبية" والذي ناقش فيه العلاقة بين مكافآت الإدارة والقرارات التي تم اتخاذها اعتماداً على الإجراءات المحاسبية، وتوصل الباحث إلى أن الإدارة تختار الإجراءات والأساليب المحاسبية التي تعظم المكافآت التي يتم الحصول عليها¹، كما ارتبط مفهوم إدارة الأرباح بنظرية الوكالة التي تعود مفاهيمها إلى الاقتصادي المعروف (Adam Smith)، إذ أشار عند مناقشة مشكلة الفصل بين الملكية والرقابة في كتابه ثروة الأمم (Wealth of Nations) الصادر سنة 1776 إلى أنه "لا يمكن أن نتوقع من مدراء المؤسسات الذين يؤتمنون على أموال الآخرين أن يديرونها بنفس اليقظة والحذر كما لو كانوا مالكيين لهذه الأموال"²، وبالتالي اجتذبت إدارة الأرباح اهتمام العلماء والباحثين وصانعي السياسات في العديد من البلدان لما أثير حولها الكثير من القضايا التي مست المستثمرين وأصحاب المصالح في الشركات، ونظراً لطبيعة عملية إدارة الأرباح المعقدة وصعوبة رصدها بسهولة، ورد في الأدب المحاسبي تعاريف عديدة لإدارة الأرباح، حيث تناول كل تعريف وجهة نظر محددة سواء من حيث الوسيلة المستخدمة للقيام بإدارة الأرباح، أو الهدف منها، الأمر الذي نتج عنه العديد من التعريفات، وعليه يصبح من الضروري تناول البعض منها والتي انطلق واضعوها من وجهات نظر مختلفة³، حيث يرى الباحثان (Joshua Ronen & Varda Yaari) أن إدارة الأرباح تتم عندما يتم اتخاذ قرارات للإبلاغ عن أرباح تختلف عن صافي التدفقات النقدية لفترة معينة⁴، في حين يرى الباحث (Shipper) أنها "تدخل مقصود في عملية إعداد التقارير المالية الخارجية بقصد تحقيق بعض المكاسب الخاصة"⁵، أما الباحثان (Healy & Whalen) فوضحا أن إدارة الأرباح تحدث عندما يستخدم المديرون السلطة التقديرية الممنوحة لهم للتلاعب بالتقارير المالية إما لتضليل بعض أصحاب المصلحة بشأن الأداء الاقتصادي الأساسي للشركة، أو للتأثير على إبرام العقود التي تعتمد على الأرقام المحاسبية المبلغ عنها⁶.

من خلال التعاريف الثلاثة الواردة أعلاه يتضح أن هناك أوجه تشابه وأوجه اختلاف فيما بينها حيث اشتركت جميعها في أن إدارة الأرباح ما هي إلا عملية للتعديل في القوائم المالية، أما بالنسبة لنقاط الاختلاف فتتضح من التعريف الأول الذي جاء به الباحثان الاقتصاديان (Joshua Ronen & Varda Yaari) وكذا من التعريف الثاني الذي جاء به الباحث (Shipper) أن إدارة الأرباح ما هي إلا عملية اتخاذ القرار تسمح بإعطاء صورة تختلف عن حقيقة واقع المؤسسة لكن بدون الإشارة إلى أخلاقية إدارة الأرباح، أي هل هي ممارسات في إطار المعايير المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموماً (GAAP) أم خارج ذلك، على عكس التعريف الثالث الذي جاء به الباحثان (Healy & Whalen) والذي أشار إلى أن ممارسة إدارة الأرباح تتم في إطار المعايير المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموماً (GAAP)، وأن المدير المالي استغل السلطة التقديرية الممنوحة له في التلاعب بالتقارير المالية، ولم يكتفي بذلك فقط بل تعدى إلى وصفها بأنها أداة للتضليل والتأثير على إبرام العقود التي تعتمد على الأرقام المحاسبية.

تعقيباً على هذه التعاريف يمكن اعتبار أن إدارة الأرباح هي عبارة عن عملية لاتخاذ القرارات الإدارية تسمح بالتأثير والتحكم في أرباح المؤسسة، باستخدام وسائل وطرق متعددة، وتركز في ذلك على استغلال الفجوة والطبيعة المرنة التي تسمح بها المعايير المحاسبية والسلطة التقديرية لبعض عناصر القوائم المالية، للوصول إلى الأرباح التي تعكس رغبة الإدارة وليس الأداء المالي الحقيقي، مما يؤثر على جودة أرباحها وبالتالي على شفافيتها ومصداقيتها.

ونظراً لأهمية هذا الموضوع خاصة وأن له علاقة بالمعلومات المحاسبية التي تحويها القوائم المالية، فهي تعد حجر الأساس الذي تبنى عليه الكثير من القرارات الاقتصادية، حيث أن عملية الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح تتميز بالصعوبة، نجد أن الكثير من الباحثين قد اندفعوا لتطوير وبناء نماذج للتنقيب عن تلك الممارسات، وذلك للتأكد من دقة المعلومات وكذا مصداقيتها خاصة في ظل وجود المرونة المتاحة للمؤسسات الاقتصادية في اختيار السياسات والممارسات المحاسبية التي منحتها إياها المبادئ المحاسبية المقبولة عموماً (GAAP)، ومن أبرز هذه النماذج نموذج (Modified Jones 1995)، الذي يعتبر من بين أهم النماذج القادرة على التنقيب عن ممارسات إدارة الأرباح والتقدير الفعال والموثوق للمستحقات غير الاختيارية، وقد تم استخدامه بكثرة في العديد من الدراسات الأكاديمية من بينها (Iram Naz, Khurram Bhatti, Abdul Ghafoor, Habib Hussain Khan, 2011)، (Lan Sun, 2017)، (عبد الرحمن عبد الله عبد الرحمن وعمر محمد الحسن أحمد هاشم، 2016) و(بشرى نجم عبد الله المشهداني وليلى ناجي مجيد الفتناوي، 2012) حيث توصلت هذه الدراسات إلى أن جل المؤسسات التي شملتها العينة مارست إدارة الأرباح، وللتأكد من مدى كفاءة نموذج (Modified Jones 1995) مقارنة مع باقي النماذج الأخرى عملت عدة دراسات أخرى أهمها دراسة (Dechow, Sloan and Sweeney 1995) على المفاضلة بين عدة نماذج واستخلصت أن نموذج (Modified Jones 1995) هو النموذج الأكثر كفاءة في التنقيب عن ممارسات إدارة الأرباح، معتمدة في ذلك على قيمة المستحقات غير الاختيارية مقارنة بـ (Healy Model)، (Jones Model)، (De Angelo Model)، أما الباحث (Miller) الذي أقر فعلاً عن أهمية النماذج السابقة في الكشف عن إدارة الأرباح، إلا أنه يرى أن الأوساط الأكاديمية لم تطور العلاقة بين رأس المال العامل (WC) والتدفقات النقدية التشغيلية (CFO)، لذلك ونظراً لأن دراسة إدارة الأرباح قد تطورت حول دراسة الاختلافات بين التدفقات النقدية التشغيلية (CFO) والنتيجة الصافية (RN)، فإن الافتقار إلى دراسة التغيرات في رأس المال العامل (WC) وعلاقته بالتدفقات النقدية التشغيلية (CFO) يوفر أرضاً خصبة لدراسة العلاقة بينهما لتنقيب عن ممارسات إدارة الأرباح.

ولهذا قام الباحث (Miller) بدراسة تلك العلاقة بين التغير في رأس المال العامل (WC) (الأصول المتداولة-الخصوم المتداولة) بصفته عنصراً معرضاً للتلاعب والتدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية (CFO) كعنصر غير معرض للتلاعب، وقد صاغها في نموذج يدعى بـ "Miller"

(MR) "Ratio" وهو يعمل على التنقيب عن ممارسات إدارة الأرباح، حيث يعتبر من أحدث النماذج المستخدمة في ذلك، فضلا عن اعتماده على البيانات الفعلية وابتعاده عن التقديرات الشمولية وعدم اقتصره على نشاط محدد، وهو ما يميزه عن بقية النماذج. وقد تم صياغة الفرضية التي تدعم نموذج (MR) كما يلي:

$$H0 = (\Delta wc / cfo) t - (\Delta wc / cfo) t-1 = 0$$

$$H1 = (\Delta wc / cfo) t - (\Delta wc / cfo) t-1 \neq 0$$

حيث أن:

ΔWC : التغير في صافي رأس المال العامل.

CFO: التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية.

وبالتالي فإن نموذج (MR) لا يعني أن أيًا من النماذج السابقة خاطئة أو أن متغيراتها ليست مناسبة، بل أن دراسة الباحث (Miller) جاءت لتزويد الباحثين في المجال المحاسبي والمالي والمهتمين بنموذج جديد للتنقيب عن إدارة الأرباح باعتباره من أكثر النماذج سهولة في التطبيق، حيث يتم التوصل إلى وجود ممارسات إدارة الأرباح من عدمه من خلال مقارنة نسبة إدارة الأرباح للسنة الحالية مع النسبة نفسها للسنة السابقة، إذ يستدل على وجود إدارة الأرباح في الحالة التي يكون فيها الفرق عددا أكبر أو أقل من الصفر، أي أنه كلما ابتعدت نسبة (MR) عن الصفر زادت احتمالية إدارة الأرباح، وغير ذلك يعتبر أن المؤسسة لم تمارس إدارة الأرباح⁷. وبمقارنة نموذج (MR) بنموذج (Jones 1991) من حيث سهولة الاستخدام والبساطة يتبين أن نموذج (MR) أبسط بكثير مقارنة بنموذج (Jones 1991)، وهذا يسهل عملية اكتشاف ممارسات إدارة الأرباح في المؤسسات من قبل المراجعين، الباحثين وحتى أصحاب المصالح⁸. وبصفة أكثر دقة فاختيار نموذج (MR) جاء للأسباب التالية⁹:

- يتسم بالموضوعية لاعتماده على أساس إحصائي يوفر مقياسا واضحا لإدارة الأرباح، كونه لا يتضمن وضع تقديرات للدخل المتوقع أو لبعض المتغيرات الأخرى اللازمة للقياس، بل يعتمد على بيانات فعلية تجنباً لاحتمالات الخطأ والحكم الشخصي التي قد تصاحب وضع التقديرات.

- عدم اقتصره في القياس على وسيلة أو نشاط واحد من أنشطة إدارة الأرباح إذ يأخذ بالحسبان الوسائل المستخدمة جميعا في ممارسات إدارة الأرباح، وذلك من خلال اختيار نمط سلوك إدارة الأرباح قياسا بسلوك التدفقات النقدية التشغيلية (CFO) خلال مدة زمنية محددة وباستخدام سلسلة زمنية من البيانات الفعلية.

وكما سبق ذكره فالباحث Miller من خلال دراسته أكد على أن التلاعب لا يتجسد في التدفقات النقدية التشغيلية (CFO) وإنما يتجسد في رأس المال العامل (WC) - من أسفل الميزانية - والذي يتكون من ثلاث حسابات رئيسية وهي:

• حساب الزبائن:

تنشأ حسابات الذمم المدينة (حساب الزبائن) من الائتمان الذي تمنحه المؤسسة إلى زبائنها عند بيع المنتجات أو الخدمات وهي تكون إما على شكل إئتمان تجاري (Trade Credit) أو ائتمان المستهلك (Consumer Credit) بالنسبة للائتمان التجاري فهو الائتمان الذي تمنحه المؤسسة للمؤسسات الأخرى، أما ائتمان المستهلك فهو الائتمان الذي تمنحه المؤسسة إلى المستهلكين النهائيين، في العديد من المؤسسات وخاصة الصناعية تشكل حسابات الذمم المدينة نسبة مهمة من إجمالي الأصول¹⁰.

إلا أنه قد يترتب عنها مخاطر تعرف بالمخاطر الائتمانية والتي تنشأ بسبب عدم السداد بالكامل وفي الموعد المحدد مما ينتج عنه خسارة مالية¹¹، وبهذا تقوم المؤسسات بتخصيص قدر من الأموال لمجابهة الخسارة المتوقعة من عدم تحصيل ديون بعض الزبائن مستقبلا وبعبارة أخرى أنه مخصص لمقابلة انخفاض قيمة المدينين كما تظهر في الميزانية ويعتبر عبئا على الأرباح¹²، وهناك طرق يتبعها المحاسب لتقدير هذا

المخصص إما كنسبة مئوية من المبيعات الآجلة أو نسبة من رصيد المدينين آخر المدة بشكل إجمالي أو من خلال دراسة أعمار الدين وحساب المخصص بنسب مختلفة حسب أعمار تلك الديون وأن جميع هذه الطرق مقبولة عموماً، إلا أنه يمكن للإدارة أن تختار ما بينها أو تتلاعب بالنسب لتحقيق مكاسب خاصة بها¹³.

حيث يتم التلاعب في حساب الزبائن من خلال عدم الكشف عن الديون المتعثرة، بهدف تخفيض قيمة مخصص الديون المشكوك فيها، وارتكاب أخطاء متعمدة في تصنيف حسابات الذمم المدينة، من تصنيف الذمم طويلة الاجل على أنها أصول متداولة بهدف تحسين سيولة المنشأة¹⁴، وكذا تضمين رقم حساب المدينين ذمماً مدينة لأطراف ذات صلة أو لشركات تابعة أو زميلة¹⁵.

• حساب المخزون :

يمثل المخزون بنداً رئيسياً من الأصول المتداولة للمؤسسات الصناعية والتجارية، فالمؤسسات الصناعية محتاجة إلى مواد خام وأحياناً مواد نصف مصنعة لا بد من توفرها للتشغيل، وبعد تصنيع هذه المواد لا بد من تخزينها إذا زاد الإنتاج عن البيع، وأحياناً أخرى تكون المؤسسة مضطرة للتخزين إذا كان انتاجها موسمياً لتوفير البضاعة للأيام التي لا يكون فيها انتاج، وبالمثل تحتاج المؤسسات التجارية إلى تخزين الأصناف التي تتعامل فيها قبل بيعها وقد تكون هذه الأصناف عديدة وفيها يتمثل جل استثمار المؤسسة¹⁶.

حيث تعتبر قدرة المؤسسة على تقييم المخزون وتكلفة البضاعة المباعة بصورة دقيقة حجر الأساس لنجاح هذه المؤسسات في تعظيم العائد على الاستثمار، وهو أهم ما يشغل المحاسبين خاصة مخزون آخر المدة لما لذلك من أثر على إظهار الربح والخسارة بأكثر أو بأقل من حقيقته الذي قد ينشئ أرباحاً وهمية تؤدي إلى توزيع وهمي للأرباح على المالكين أو إلى دفع ضرائب على دخل لم يتحقق فعلاً وكتلتا الحاليتين سوف تؤديان إلى تآكل رأس المال¹⁷.

فهناك ثلاث طرق لتقييم المخزون وقد ألتزمت بها كل المؤسسات وهي "الوارد أولاً الصادر أولاً" (FIFO)، طريقة "التكلفة الوسطية المرجحة" (CMP)، إضافة إلى "الوارد أخيراً الصادر أولاً" (LIFO) إلا أن هذه الأخيرة ألغيت من قبل النظام المحاسبي المالي في الجزائر والمعايير المحاسبية الدولية لعدة أسباب أهمها تضليل مستخدمي القوائم المالية، لا تعبر عن الأرباح الحقيقية الخاصة بالفترة وكذا لا تناسب التدفق الحقيقي للوحدات¹⁸، وفيما يلي سيتم مقارنة بين طريقة "الوارد أولاً الصادر أولاً" (FIFO) وطريقة "الوارد أخيراً الصادر أولاً" (LIFO) من أجل معرفة مدى استغلالها في ممارسة إدارة الأرباح.

عندما يستخدم محاسبو المؤسسات طريقة (LIFO) في تقييم المخزون، فإن تكلفة المخزون آخر المدة سوف تنخفض مقارنة بطريقة (FIFO)، وإن هذا الانخفاض في تكلفة مخزون آخر المدة هو بسبب تقييم المخزون بالأسعار السابقة والتي هي في أغلب الأحيان أقل من الأسعار الحالية، وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع في تكاليف البضاعة المباعة، بسبب ارتفاع تكلفة البضاعة المعدة للبيع وانخفاض تكلفة المخزون، مما يؤدي إلى تقليل الدخل التشغيلي للمؤسسة، وبذلك يمكن القول أنه إذا كان القصد من تطبيق طريقة (LIFO) في تقييم المخزون هو بهدف تقليل مبلغ الضريبة إن ذلك يعد من ممارسات إدارة الأرباح، والتي هي في الحقيقة تعد من ممارسات إدارة الأرباح التي تمارس في ظل المبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة عموماً.

كما أن لكلتا الطريقتين تأثير مباشر ومعاكس للتحكم في كشف الدخل في مواجهة التغيرات في المستوى العام للأسعار وممارسات إدارة الأرباح، ففي حالة التضخم يفضل المحاسب طريقة (FIFO) التي تسبب انخفاضاً في تكلفة البضاعة المباعة وارتفاعاً ملحوظاً في صافي ربح المدة المحاسبية بدلاً من طريقة (LIFO) بهدف تحسين القيمة للوحدة ورفع قيمة أسهمها في السوق والحالة معاكسة في حالة الانكماش¹⁹.

كذلك في هذا البند تتركز عمليات التلاعب وممارسة أساليب إدارة الأرباح في تضمين كشوفات الجرد بنود بضاعة راكدة ومتقدمة²⁰، وكذا يتم التأثير في المخزون السلعي من خلال المبالغة في تقديره مما يقلل من تكلفة البضاعة المباعة ويزيد من صافي الدخل²¹.

• حساب الموردين:

تعتبر حسابات الذمم الدائنة (حسابات الموردين) عن الفترة الزمنية المستغرقة من قبل المؤسسة لسداد ما عليها من الالتزامات للموردين، أو الفترة الزمنية الممتدة بين شراء المواد الخام ودفع قيمتها للموردين، حيث تشير هذه الفترة إلى مدى قدرة المؤسسة على الحصول على تسهيلات ائتمانية من الموردين مقابل مواد الخام التي يتم شرائها، وبالتالي تمويل عملياتها التشغيلية دون اللجوء إلى مصادر تمويل أخرى، حيث أن طول هذه المدة يعد في مصلحة المؤسسة طالما كان بالاتفاق مع الموردين أنفسهم ولا يظهر المؤسسة المتعثرة في السداد²².

حيث تمارس المؤسسة إدارة الأرباح في هذا البند من خلال تأخير إعداد الشيكات للموردين حيث تظهر النقدية بأكبر من قيمتها الحقيقية²³.

ومنه يمكن القول إن ممارسة إدارة الأرباح حسب نموذج (MR) تتم فعلا على مستوى رأس المال العامل (WC) -من أسفل الميزانية- وليس على مستوى التدفقات النقدية التشغيلية (CFO)، وبالضبط في حساب الزائرن، حساب المخزون وحساب الموردين حيث يستطيع المحاسب المتمرس في كل حساب من الحسابات السابقة أن يؤثر على الأرباح صعودا أم نزولا من خلالها استخدامه لأساليب متنوعة وذلك لتحقيق هدف معين تسعى إليه الإدارة.

المحور الثاني: الدراسة التطبيقية

أولا: تقديم مؤسسة EDOUGH

مؤسسة EDOUGH -عناية- الجزائر (LEA) هي مؤسسة عمومية لإنتاج الحليب ومشتقاته، يقدر رأس مالها الاجتماعي بقدر 000 85 960 000 دينار جزائري تأسست سنة 1975 مهمتها الأساسية صناعة وتجارة الحليب ومشتقاته في إطار البرنامج الوطني لإنتاج الحليب وجمع حليب البقر، حيث تقدر الطاقة الإنتاجية للمؤسسة بـ 99375 مليون لتر من الحليب، وتقع المؤسسة ببلدية البوني ولاية عناية (الجزائر).

ثانيا: دراسة الاحتياج في رأس المال العامل والتدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة EDOUGH:

بعد التعرف على المؤسسة لابد من دراسة كل من الاحتياج في رأس المال العامل والتدفقات النقدية التشغيلية، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم 1: الاحتياج في رأس المال العامل والتدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة EDOUGH للفترة 2011-2021

الوحدة: 10³ دج

السنوات	الأصول المتداولة	الخصوم المتداولة	الاحتياج في رأس المال العامل	التدفقات النقدية التشغيلية
2011	1 191 395	1 280 422	- 89 027	60 079
2012	1 203 756	1 173 912	29 844	45 762
2013	1 428 154	1 358 145	70 009	83 636
2014	1 516 620	1 470 472	46 148	- 274 435
2015	1 006 552	1 237 091	- 230 539	238 218
2016	967 370	1 276 815	- 309 445	116 003
2017	909 695	1 169 346	- 259 651	- 43 284
2018	1 156 308	333 577	822 731	23 615
2019	1 081 847	172 028	909 819	66 476
2020	1 209 881	249 635	960 246	149 967
2021	1 468 732	198 348	1 270 384	54 026

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات المؤسسة.

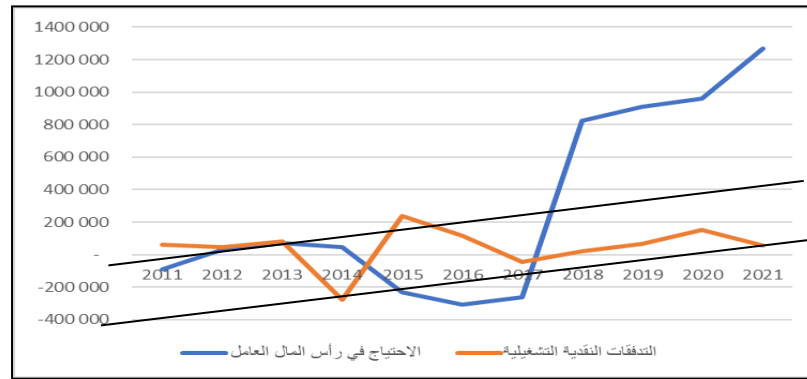
يتمثل الاحتياج في رأس المال العامل في ذلك الفارق بين استخدامات وموارد الاستغلال، أي الفرق بين الأصول والخصوم الجارية، حيث يتضح من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة سجلت احتياج في رأس المال العامل سالباً في سنة 2011 وهذا مؤشر جيد مبدئياً بالنسبة لها، إذ يشير إلى أنها تمكنت من تغطية احتياجات الاستغلال بموارد الاستغلال وسجلت فائض يقدر بـ 89027 أي أن الاحتياج تحول إلى مورد، ولكن هذا لم يدم طويلاً حيث أن المؤسسة وقعت في احتياج في تمويل استخدامات الاستغلال خلال طوال الفترة 2012-2014، مما يدل على وجود جزء من استخدامات الاستغلال غير ممول يجب على المؤسسة أن تموله بفائض مواردها الدائمة، بسبب أن حجم موارد الاستغلال كان أقل من حجم استخدامات الاستغلال، فالمؤسسة سجلت احتياجاً في سنة 2012 بقيمة بلغت 29844، أي أنها تحتاج إلى تمويل احتياجاتها الدورية بهذا المقدار، ليرتفع هذا الاحتياج إلى 70009 في سنة 2013، وهذا راجع إلى ارتفاع قيم الاستغلال والقيم القابلة للتحصيل بنسبة أكبر من الارتفاع في الديون قصيرة الأجل، أي ارتفاع أكبر في العناصر المكونة لاستخدامات الدورة مع ارتفاع أقل في مواردها، غير أن ذلك لم يستمر طويلاً حيث انخفض مجدداً إلى 46148 في سنة 2014، إلا أن طوال المؤسسة سرعان ما تداركت الوضع وسجلت احتياج في رأس المال العامل سالباً خلال الفترة الممتدة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2017 وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى انخفاض استخدامات الاستغلال بشكل معتبر مقارنة بباقي سنوات الدراسة، أما بالنسبة للفترة الممتدة من 2018 إلى غاية 2021 فقد سجلت المؤسسة احتياج في رأس المال العامل موجباً مرة أخرى بقيمة أكبر من الاحتياج الذي سجلته في السنوات السابقة خاصة في سنة 2021 حيث سجلت أعلى احتياج طول فترة الدراسة، وهذا بسبب الزيادة في احتياجات الدورة، خاصة حساب حقوق الزبائن مع انخفاض حاد في موارد الدورة، إذن فقيمة الاحتياج في رأس المال العامل والتي تقدر بـ 1270384 هي القيمة الواجب أن تغطي عن طريق رأس المال العامل الصافي لكي تتمكن المؤسسة من تحقيق خزينة صفرية.

أما بالنسبة للتدفقات النقدية التشغيلية فهي تمثل في التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الرئيسية المولدة لإيرادات المؤسسة، وكذلك الأنشطة الأخرى التي لا تعتبر أنشطة استثمارية أو تمويلية، وتنشأ التدفقات النقدية التشغيلية من أنشطة التشغيل في المقام الأول عن طريق أنشطة توليد الإيراد الرئيسي للمؤسسة، حيث من خلال الجدول السابق يلاحظ أن التدفقات النقدية التشغيلية متذبذبة وغير مستقرة ما بين الارتفاع والانخفاض وبين الموجب والسالب، حيث سجلت المؤسسة في السنوات 2011، 2012 و 2013 تدفقات نقدية تشغيلية موجبة قدرت بـ 60079، 45762، 83636 على التوالي وهذا يدل على أن التدفقات النقدية الداخلة كانت أكبر من التدفقات النقدية الخارجة، أي أن تحصيلات الاستغلال قد غطت كافة نفقات الاستغلال، أما في سنة 2014 فقد انخفضت قيمة التدفقات النقدية التشغيلية إلى ما دون الصفر حيث قدرت قيمة الانخفاض بـ 358071 مقارنة مع سنة 2013، وهذا العجز راجع إلى أن قيمة التحصيلات المقبوضة من الزبائن أقل من المبالغ المدفوعة (تسديدات الموردين والمستخدمين، الفوائد والمصاريف المالية، الضرائب عن النتائج المدفوعة)، أي أن تحصيلات الاستغلال لم تغط كل نفقات الاستغلال، أما بالنسبة لسنتي 2015 فيلاحظ أن المؤسسة قد حققت أقصى تدفقات نقدية تشغيلية على طوال فترة الدراسة بمقدار 238218 وهذا مؤشر جيد، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً حيث انخفضت التدفقات النقدية التشغيلية في سنة 2016 وانخفض أكثر في سنة 2017 ليصل إلى ما دون الصفر مرة أخرى بقيمة 43284 ثم ليرتفع في السنوات 2018، 2019 و 2020 حيث حققت المؤسسة تدفقات نقدية ناتجة عن الأنشطة الرئيسية لها قدرت بـ 23615، 66476 و 149967

على التوالي، ثم ليعود إلى الانخفاض ليصل إلى 54026 في سنة 2021 ويفسر هذا الانخفاض إلى أن التحصيلات المقبوضة من عند الزبائن قد ارتفعت بمقدار 113065 في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020 على عكس المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين وكذا تدفقات أموال الخزينة المرتبطة بالعناصر غير العادية فقد انخفضتا بمقدار 211097 و 1157 على التوالي في سنة 2021 مقارنة بسنة 2020.

بالرغم من أن الجدول السابق قد وضع بشكل جيد تطور كل من الاحتياج في رأس المال العامل والتدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة EDOUGH إلا أن تمثليه في رسم بياني يعطي صورة أكثر وضوحا لاتجاه التطور لكل من المتغيرات ومنه فالشكل التالي يمثل تطور الاحتياج في رأس المال العامل والتدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة EDOUGH للفترة 2011-2021.

شكل رقم 1: الاحتياج في رأس المال العامل والتدفقات النقدية التشغيلية لمؤسسة EDOUGH للفترة 2011-2021



المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على بيانات جدول رقم 01.

من الشكل أعلاه يمكن القول أن تطور الاحتياج في رأس المال العامل قد مر بثلاث (3) مراحل، تميزت المرحلة الأولى بارتفاع على مدى 4 سنوات متتالية (2011-2014)، أما بخصوص المرحلة الثانية والتي امتدت من سنة 2014 إلى غاية 2016 فقد سجلت انخفاضا شبه خطي، في حين نجد أن الفترة الموالية والتي دامت سنتين 2016-2021 تشبه الفترة الأولى ولكن بمستويات أكبر، حيث تميزت بارتفاع معتبر في الاحتياج، وبالتالي يكون الاتجاه العام للاحتياج في رأس المال العامل متجه الارتفاع على مدى ثلاث مراحل متتالية، والمرحلة الأخيرة تعتبر استثنائية بالنظر إلى تغير قيم كل من استخدامات الاستغلال من جهة وموارد الاستغلال من جهة أخرى. أما من خلال منحى التدفقات النقدية التشغيلية الموضح في الشكل السابق وبصفة عامة يمكن القول أن التدفقات النقدية التشغيلية قد تطورت داخل رواق حده الأدنى (المستقيم الأدنى) يمر من قيمة سنتي 2014 و 2021، والخط الأعلى له يمر على قيمة سنوات 2011 و 2015، وهذا الرواق متجه إلى الأعلى قليلا.

ثالثا: التنقيب عن ممارسات إدارة الأرباح لمؤسسة EDOUGH باستخدام نموذج (Miller)

إن التنقيب عن ممارسات إدارة الأرباح على مستوى المؤسسات أمر مهم لأن ذلك يمكننا من معرفة إمكانية وجود تلاعبات في القوائم المالية من عدمه، ومنه العمل على الحد من هذه الممارسات، وكما سبق ذكره سابقا هناك العديد من النماذج التي تعمل على التنقيب عن إدارة الأرباح، إلا أنه سيتم الاعتماد على نموذج (MR) والذي يدرس العلاقة بين صافي التدفقات النقدية التشغيلية (CFO) والتغير في رأس المال العامل (ΔWC) للتنقيب عن إدارة الأرباح في مؤسسة EDOUGH للفترة 2011-2021، والنتائج موضحة ومبينة في الجدول التالي:

جدول رقم 2: مؤشر إدارة الأرباح لمؤسسة EDOUGH وفق نموذج (MR) للفترة 2011-2021

$$(\Delta wc / cfo) t - (\Delta wc / cfo) t-1$$

السنوات	ΔWC	CFO	$\Delta WC/CFO$	مؤشر إدارة الأرباح
2011	76 581	60 079	1,27467168	2,56545418
2012	118 871	45 762	2,59759189	1,32292021
2013	40 165	83 636	0,48023578	- 2,1173561
2014	- 23 861	- 274 435	0,08694591	- 0,39328988
2015	- 276 687	238 218	- 1,16148654	- 1,24843244
2016	- 78 906	116 003	- 0,68020655	0,48127999
2017	49 794	- 43 284	- 1,150402	- 0,47019545
2018	1 082 382	23 615	45,834512	46,984914
2019	87 088	66 476	1,31006679	- 44,5244452
2020	50 427	149 967	0,33625398	- 0,9738128
2021	310 138	54 026	5,74053234	5,4042784

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى المعطيات المحاسبية لمؤسسة EDOUGH

من خلال استخدام نموذج (MR) للتنقيب عن ممارسات إدارة الأرباح في مؤسسة EDOUGH تم التحصل على الجدول أعلاه حيث يبين أن مؤشر إدارة الأرباح طوال الفترة 2011-2021 مختلف عن الصفر أي أن مؤسسة EDOUGH مارست إدارة الأرباح في الأجل القصير طوال سنوات الدراسة وذلك ابتداء من سنة 2011 بنسب متفاوتة وفي الاتجاهين صعودا من خلال زيادة الأرباح ونزولا من خلال تخفيض الأرباح، حيث يلاحظ أن سنة 2018 قد عمدت مؤسسة EDOUGH على تضخيم أرباحها بشكل كبير مقارنة بباقي السنوات السابقة، وكذلك هو الأمر بالنسبة لسنة 2019 قد عمدت مؤسسة EDOUGH على تخفيض أرباحها بشكل كبير مقارنة بباقي السنوات السابقة.

ومنه حسب النتائج المتوصل إليها يمكننا رفض الفرضية العدمية الأولى وقبول الفرضية البديلة الأولى والتي تنص على أن مؤسسة EDOUGH تمارس إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاق قصير الأجل خلال فترة الدراسة.

رابعا: دراسة استمرارية مؤسسة EDOUGH في ممارسة إدارة الأرباح

يمكننا دراسة استمرارية ممارسة إدارة الأرباح في مؤسسة EDOUGH خلال فترة الدراسة وذلك من خلال الاعتماد على وسيط لقيم السلسلة لكل قيمة (عنصر) فنسجل إشارة (+) إذا كانت هذه القيمة أكبر من قيمة الوسيط وإشارة (-) إذا كانت القيمة أقل من قيمة الوسيط فنحصل على سلسلة مكونة من الإشارتين (+) و (-) بنفس عدد الإشارات والتي تمثل متغيرا عشوائيا²⁴. حيث يمكن تحديد أو حساب توزيعه (P) (احتمال) قيم مرتفعة أو منخفضة بشكل غير عادي تؤدي إلى رفض فرضية عشوائية لمتغير السلسلة.

جدول رقم 03: دراسة استمرارية ممارسة إدارة الأرباح لمؤسسة EDOUGH للفترة 2011-2021

السنوات	قيم السلسلة	الوسيط	الإشارة
2011	2,56545418	0,781257204	+
2012	1,32292021	0,781257204	+
2013	- 2,1173561	0,781257204	-
2014	- 0,39328988	0,781257204	-
2015	- 1,24843244	0,781257204	-
2016	0,48127999	0,781257204	+
2017	- 0,47019545	0,781257204	-

بومنتقار جيهاد، بن علي سمية، نصيب رجم

+	0,781257204	46,984914	2018
-	0,781257204	- 44,5244452	2019
-	0,781257204	- 0,97381282	2020
+	0,781257204	5,40427836	2021

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى المعطيات المحاسبية لمؤسسة EDOUGH.

باعتبار أن U قيمة متغيرة ويمثل عدد الإشارات (+) المتتالية ونفس الشيء بالنسبة للإشارة (-) فبالنسبة لحالة مؤسسة EDOUGH وبعد المعالجة تبين أن (U=7) وهي محصورة في مجال (2؛10) الذي يناسب احتمال 0.95، اذن يمكن قبول الطابع العشوائي لممارسة إدارة الأرباح بمستوى دلالة 95%.

حيث من خلال الجدول السابق يلاحظ أن المؤسسة مارست إدارة الأرباح صعودا في السنوات 2011، 2012، 2016، 2018 و 2021 عن طريق تضخيم أرباحها حيث سجلت أعلى نسبة لها في سنة 2018 قدرت بـ 46,984914، كما أنها عمدت على ممارسة إدارة الأرباح نزولا وذلك في السنوات 2013، 2014، 2015، 2017، 2019 و 2020 عن طريق تخفيض أرباحها، حيث سجلت أقل قيمة في سنة 2019 قدرت بـ 44,5244452.

ومنه حسب النتائج المتوصل إليها يمكننا رفض الفرضية العدمية الثانية وقبول الفرضية البديلة الثانية والتي تنص على أن مؤسسة EDOUGH معتادة على ممارسة إدارة الأرباح خلال فترة الدراسة.

خاتمة:

قامت هذه الدراسة في ضوء التحليلات النظرية والتطبيقية لهذه الدراسة، يمكن الخروج بالنتائج التالية:

- إدارة الأرباح هي عبارة عن عملية لاتخاذ القرارات الإدارية تسمح بالتأثير والتحكم في أرباح المؤسسة، باستخدام وسائل وطرق متعددة، وترتكز في ذلك على استغلال الفجوة والطبيعة المزنة التي تسمح بها المعايير المحاسبية والسلطة التقديرية لبعض عناصر القوائم المالية، للوصول إلى الأرباح التي تعكس رغبة الإدارة وليس الأداء المالي الحقيقي، مما يؤثر على جودة أرباحها وبالتالي على شفافيتها ومصداقيتها؛

- يعتبر نموذج (MR) من أبرز وأسهل نماذج التنقيب عن ممارسات إدارة الأرباح، حيث يعمل على دراسة العلاقة بين التدفق النقدي من الأنشطة التشغيلية كعنصر غير معرض للتلاعب والتغير في رأس المال العامل (WC) باعتباره عنصرا معرضا للتلاعب والذي يتكون من ثلاث حسابات رئيسية والمتمثلة في حساب الزبائن، حساب المخزون وحساب الموردين؛

- من خلال استخدام نموذج (MR) للتنقيب عن ممارسات إدارة الأرباح في مؤسسة EDOUGH، تم التوصل إلى أن مؤسسة EDOUGH مارست إدارة الأرباح عن طريق الاستحقاق قصير الأجل طوال سنوات الدراسة بنسب متفاوتة وفي الاتجاهين صعودا ونزولا، وذلك لأن مؤشر إدارة الأرباح لم يساوي مختلف عن الصفر، وكذا تم التوصل إلى أنها معتادة على ممارسة إدارة الأرباح.

بناء على ما تم التوصل إليه من نتائج، يمكن تقديم الاقتراحات التالية:

- توعية مستخدمي التقارير المالية بممارسات إدارة الأرباح، والتعريف بآثارها وانعكاساتها على قراراتهم، وكذا المخاطر الناجمة عنها؛
- ضرورة احترام أخلاقيات مهنة المحاسبة والعمل على تعزيز دور المدقق سواء الداخلي أو الخارجي للحد من ممارسات إدارة الأرباح؛
- ضرورة تفعيل الحوكمة في المؤسسات لتحقيق أفضل درجات الجودة في المعلومات المحاسبة الواردة في القوائم المالية.

الهوامش والمراجع:

- ¹ بوبكر رزيقات، أثر تطبيق المعايير الدولية لإعداد التقارير المالية (IFRS) على إدارة الأرباح، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد بوقرة، الجزائر، 2019، ص 61.
- ² المولبية فوزي، محددات إدارة الأرباح للمؤسسات الاقتصادية في ظل البيئة المالية والمحاسبية الجزائرية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أحمد دراية، الجزائر، 2020، ص 5.
- ³ بوبكر رزيقات، مرجع سبق ذكره، ص 66.
- ⁴ Joshua Ronen, Varda Yaari, Earnings management Implications and controversies, (UK: routledge taylor and francis group, 2015), p 255.
- ⁵ Sandeep Goel, The Earnings Management Motivation: Accrual Accounting vs. Cash Accounting, Australasian Accounting, Business and Finance Journal, Volume 10, Number 03, 2016, P 50.
- ⁶ Paul M.Healy, James M.Wahlen, A Review of the Earnings Management Literature and Its Implications For Standard Setting, Accounting Horizons, Volume 13, Number 04, 1999, P 368.
- ⁷ James E. Miller, The Development Of The Miller Ratio (MR): A Tool To Detect For The Possibility Of Earnings Management (EM), Journal of Business & Economics Research, Volume 07, Number 01, 2009, P 83-85.
- ⁸ James E. Miller, Scott E. Miller, The Miller Ratio: Is It Really This Simple?, Journal of Business & Economics Research, Volume 09, Number 12, 2011, P 49-50.
- ⁹ عباس فاضل علي، إدارة الأرباح في المصارف الخاصة وأثرها على القيمة السوقية، مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، المجلد 09، العدد 02، 2019، ص 49.
- ¹⁰ إسماعيل إحسان كلش، (2010)، إدارة رأس المال وتأثيرها على ربحية المنشأة، كلية الاقتصاد، جامعة حلب، سوريا، 2010، ص 55.
- ¹¹ حورية قبايلي، إدارة المخاطر الائتمانية، مجلة دفاتر اقتصادية، المجلد 05، العدد 01، 2014، ص 156.
- ¹² نادية طالب سليمان، أثر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها على كفاية رأس المال، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 41، 2014، ص 304.
- ¹³ عباس حميد يحيى التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، إدارة الأرباح، (بغداد: دار غيداء للنشر والتوزيع، 2015)، ص 72.
- ¹⁴ عادل نعموش، الأساليب الحديثة لكشف الممارسات المحاسبية الإبداعية والحد منها في الجزائر، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 02، 2019، ص 714.
- ¹⁵ فداوي أمينة، دور ركائز الحوكمة في الحد من ممارسات المحاسبة الإبداعية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة باجي مختار، الجزائر، 2014، ص 153.
- ¹⁶ سليمان أبو صبحا، الإدارة المالية، (الأردن: الشركة العربية المتحدة للتسويق والتوريدات، 2013)، ص 470.
- ¹⁷ سليمان بلعور، عبد القادر قطيب، العوامل المؤثرة في سياسة تقييم المخزون، مجلة رؤى اقتصادية، العدد 10، 2016، ص 347.
- ¹⁸ رواجي عبد الناصر، طيب أسامة، مشكلات تقييم المخزونات بالمؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل تعدد بدائل التقييم وآثارها على القوائم المحاسبية، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 17، 2017، ص 351.
- ¹⁹ عباس حميد يحيى التميمي، حكيم حمود فليح الساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 63.
- ²⁰ جبار ناظم شعلان، دوافع ووسائل تبني الإدارة لممارسات إدارة الأرباح المحاسبية وسبل الحد منها، مجلة المثنى، المجلد 06، العدد 01، 2016، ص 246.
- ²¹ درهمون هلال، نساب عائشة، عوامل إخفاق المدقق الخارجي في الكشف المبكر عن ممارسات المحاسبة الإبداعية، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 13، 2015، ص 260.
- ²² همام صبحي أبو عواد، مجدي وائل الكبيجي، كفاءة إدارة رأس المال العامل والأداء المالي، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 14، العدد 01، 2021، ص 338.
- ²³ حدادي سارة، دور محافظ الحسابات في اكتشاف ممارسات المحاسبة الإبداعية والحد من آثارها على جودة المعلومات المالية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، الجزائر، 2020، ص 41.
- ²⁴ Jean Louis Boursin, (1981), Méthodes Statistiques De La Gestion, (France: Vuibert gestion, 2015), P P 106-107.